



دور تطبيق المحاسبة الاكتوارية في تعزيز الرقابة المصرفية بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الليبية

إبراهيم أمشهر^أ والسنوسي الزوام^ب

^أقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا.
^بقسم المحاسبة، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، سبها، ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

المحاسبة الاكتوارية.
الرقابة المصرفية.
إدارة المخاطر.
الاستقرار المالي.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة الاكتوارية في تعزيز الرقابة المصرفية في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر موظفي القطاع المصرفي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الباحثان استمارة الاستبانة باعتبارها أداة لجمع المعلومات اللازمة لتحليل متغيرات البحث، وتوصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي وزيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين، وأهم ما أوصى به الباحثان: العمل على تعزيز استخدام المحاسبة الاكتوارية في كافة المؤسسات الليبية من خلال توجيه الاهتمام والاستثمار في تطوير نظم المحاسبة الاكتوارية وتوفير التدريب المناسب للكوادر العاملة.

The Role of Applying Actuarial Accounting in Enhancing Banking Supervision by Application on a Sample of Libyan Commercial Banks

Abraham Mshaer, Alsanusi Alzawam

^أDepartment of Accounting, Faculty of Economics, University of Sirte, Sirte, Libya

^بDepartment of Accounting, Faculty of Commerce and Political Science, Sebha University, Sebha, Libya

Keywords:

Actuarial Accounting.
Banking Supervision.
Risk Management.
Financial Stability.

ABSTRACT

The study aimed to identify the role of actuarial accounting in enhancing banking supervision in the Libyan banking sector from the perspective of banking sector employees. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was used, as the researchers used the questionnaire form as a tool in collecting the information necessary to analyze the research variables. The two researchers reached a set of conclusions. The most important of which is: the existence of a statistically significant relationship between the application of actuarial accounting and improving risk management, enhancing financial stability and increasing confidence in the most important of what the researchers recommended. Working to enhance the use of actuarial accounting in all Libyan institutions by directing attention and investment in developing actuarial accounting systems and providing appropriate training for working personnel.

1. المقدمة
تُعد الأسواق المالية الناشئة وسيلة رئيسية للدول النامية؛ لتطوير وتنمية اقتصادها، ومنافسة أسواق الدول المتقدمة. وهذا يدفعها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنجاح هذه الأسواق، بما في ذلك استخدام المحاسبة الاكتوارية في المصارف التجارية. والمحاسبة الاكتوارية من أهم الأدوات التي تساهم في نجاح الأسواق المالية، وجذب المستثمرين. حيث تعتبر المحاسبة الاكتوارية تخصصاً فرعياً من المحاسبة؛ يركز على تقييم المخاطر المالية وتحديد الاحتياطات اللازمة لتغطيتها.

المقدمة
تُعد الأسواق المالية الناشئة وسيلة رئيسية للدول النامية؛ لتطوير وتنمية اقتصادها، ومنافسة أسواق الدول المتقدمة. وهذا يدفعها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنجاح هذه الأسواق، بما في ذلك استخدام المحاسبة

*Corresponding author.

E-mail addresses: abmsh2010@yahoo.com, (A. Alzawam) als.albhlul@sebhau.edu.ly.

Article History : Received 01 June 24 - Received in revised form 15 December 24 - Accepted 12 January 25

4. أهمية الدراسة:

- افتقار المكتبات العربية عموماً والليبية خصوصاً للبحوث التي تناولت موضوع المحاسبة الاكتوارية في الرقابة المصرفية؛ وذلك نظراً لحدثة الموضوع من الناحية العلمية.
- تقديم معلومات علمية عن مدى الاستفادة من المحاسبة الاكتوارية بالقطاع المصرفي الليبي، مع توضيح الفجوة البحثية في الدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات.
- المساهمة في دعم الجهات التنظيمية في تطوير إطار عمل الرقابة المصرفية

5. فرضيات الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية؛ وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي.
- الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية؛ وزيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين.

6. منهجية الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بتطبيق المحاسبة الاكتوارية في المصارف التجارية.

7. الدراسات السابقة:

- 1.7. جميل (2016م):** هدفت الدراسة إلى إبراز دور المحاسبة الاكتوارية في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، وتوصلت إلى أن عمل المحاسبة الاكتوارية في الأسواق المالية يتركز في أنها تلعب دوراً مهماً في صناعة الخدمات المالية؛ من خلال تقييم المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات والمنتجات المالية، عن طريق المعلومات الإحصائية والجدول الاكتوارية؛ لتقدير المعدلات المحتملة للعائد على الاستثمار، حيث إن بعض الاستثمارات تحمل نسبة عالية من المخاطر، مثل الأسهم والأوراق المالية [1].

- 2.7. Haddad (2016م):** هدفت الدراسة إلى تحديد أدوات وتقنيات الرقابة الداخلية التي يمكن تطبيقها من خلال نظمها الديناميكية ومن خلال نشر نهج لإدارة المخاطر المصرفية عند معالجة مخاطر الامتثال لأغراض الرصد والمراقبة، وكذلك التحقيق فيما إذا كانت البنوك الأردنية تطبق ضوابط داخلية متكاملة للتعامل مع مخاطر الامتثال المحتملة أم لا. استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من العاملين بالبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. أظهرت نتائج الدراسة ان البنك الأردنية تطبق ضوابط داخلية متكاملة من خلال ديناميكية وانفاذ تلك الضوابط في الأنظمة والناس والعمليات من أجل التخفيف من مخاطر الامتثال التي تواجه تلك البنوك والتعامل معها [2].

- 3.7. عبدالله (2017م)** هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية، والرقابة على التدفقات النقدية الواردة والصادرة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى عدة نتائج منها: نظام

والرقابة المالية بشكل عام: الخطة التنظيمية والعملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بها؛ لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة وبعد انهيار كبرى الشركات العالمية في قضايا الفساد المالي والإداري أصبحت الرقابة المالية في غاية الأهمية؛ لأن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية المضللة والاحتمالية، أما الرقابة المصرفية فهي مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تقوم بها السلطات المختصة لمراقبة، وتنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك بهدف ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي، وحماية مصالح المودعين والمساهمين.

في ضوء ما سبق تمثل المحاسبة الاكتوارية دوراً مهماً في تعزيز الرقابة المصرفية من خلال تقييم المخاطر المالية التي تواجهها المصارف التجارية، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وتحديد الاحتياطات اللازمة لتغطية الخسائر المحتملة، ومن ثم تقييم قدرة المصارف على تحمل الأحداث السلبية لتحديد نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينها، كما يمكن للاكتواريين المساعدة في تقييم فعالية أنظمة الرقابة وتقديم توصيات لتحسينها.

2. مشكلة الدراسة:

يواجه القطاع المصرفي الليبي العديد من المخاطر المالية التي تهدد استقراره وقدرته على الوفاء بالتزاماته، وتعتبر الرقابة المصرفية أداة أساسية لإدارة هذه المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات منها صعوبة تقييم بعض المخاطر المالية، وضعف أنظمة الرقابة مع قلة الوعي بأهمية الامتثال للوائح المالية، وصعوبة حل النزاعات المالية، وهذه الصعوبات تعتبر من أهم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الليبي، ومن هنا تبرز مشكلة البحث والتي تدور حول التساؤلات التالية:

- هل تطبيق المحاسبة الاكتوارية يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية؟
- هل توجد علاقة إيجابية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدى تؤثر المحاسبة الاكتوارية على زيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين؟

3. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:
- دراسة تأثير تطبيق المحاسبة الاكتوارية على تحسين إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الليبي، وفي تعزيز الرقابة المصرفية.
 - تحديد العلاقة بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية؛ وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.
 - قياس مدى زيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين بعد تطبيق المحاسبة الاكتوارية.
 - تقييم دور المحاسبة الاكتوارية في تحديد متطلبات رأس المال، وإدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
 - تحليل التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الاكتوارية في الرقابة المصرفية بالقطاع المصرفي الليبي.

زيادة جودة المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العراقية، والتي ستؤدي إلى تحسين الأداء وتقديم خدمات أفضل للمساهمين وإدارة الأرباح بالصورة المثلى. طبقت الدراسة في شركات التأمين العراقية باختبار عينة تتكون من (102) من المحاسبين العاملين في تلك الشركات، وقد استخدم الباحثان استمارة الاستبانة كأداة في جمع المعلومات اللازمة لتحليل متغيرات البحث وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: إن المحاسبة الاكتوارية من العلوم الحديثة التي تستخدم العلوم الإحصائية والرياضية والمالية، والاقتصاد في توفير المناخ الملائم للاستثمار وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وضمان بقائها [7].

8.7. مناقشة الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة إضافة إلى هذه الدراسة تتفق على أهمية المحاسبة الاكتوارية في القطاع المالي، خاصة في المصارف وشركات التأمين، وتستخدم منهجية وصفية تحليلية لجمع البيانات وتحليلها لتحديد الأنماط والاتجاهات. كما تركز معظم الدراسات على دور المحاسبة الاكتوارية في إدارة المخاطر والاستقرار المالي وتحسين جودة المعلومات المالية. كذلك تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في نتائجها، مثل دور المحاسبة الاكتوارية في تقييم المخاطر المالية (جميل، 2016)، وأهمية تطبيق ضوابط داخلية متكاملة لإدارة المخاطر (Haddad، 2016)، ودور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة نظام الرقابة المالية (عبدالله، 2017)، وأهمية المحاسبة الاكتوارية في توفير المعلومات اللازمة لتحسين الأداء وزيادة الثقة المصرفية (Abde، 2024).

على الرغم من التشابه في المنهجية والأهداف العامة، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. فبينما تركز دراسة الباحثين على دور المحاسبة الاكتوارية في تعزيز الرقابة المصرفية، تركز بعض الدراسات السابقة على جوانب أخرى، مثل تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية (جميل، 2016)، وأهمية تبني المعايير الدولية للمحاسبة الاكتوارية (تومي وبوغازي، 2018)، أو التحقق من أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك (Haddad، 2016). كما تختلف بعض الدراسات في استخدام طرق تحليل مختلفة، مثل التحليل المالي (عبد الرحمن والنفيعي، 2020). وتركز بعض الدراسات السابقة على جوانب أخرى، مثل إدارة المخاطر (جميل، 2016)، أو تأثير التحديات المالية على البنوك (عبد الرحمن والنفيعي، 2020)، بينما تركز الدراسة الحالية على دور المحاسبة الاكتوارية في تعزيز الرقابة المصرفية من خلال تحسين إدارة المخاطر والاستقرار المالي والثقة المصرفية.

8. الإطار النظري:

1.8. المحاسبة الاكتوارية:

هي الجمع بين الفهم والإدراك للنظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والاحصاء والعلوم المالية والاقتصادية، واستخدامها في قياس وتحديد المخاطر المستقبلية المحتمل حدوثها في الوحدات الاقتصادية مستقبلاً، مما يسهم في إيجاد الحلول الملائمة لتلك الأخطار المستقبلية وتفادي تلك الأخطار أو تقليل الخسائر الناجمة [8].

تعد المحاسبة الاكتوارية مجالاً تستغل فيه معارف وكفاءات المجالات الأخرى وأهمها الرياضيات، والاقتصاد والمعلوماتية لدراسة المعلومات بطريقة عملية عميقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية دون مغامرة، و التعرض

المراجعة الداخلية المتبعة في البنك يقوم بجمع بيانات مالية تساعد في رفع كفاءة نظام الرقابة المالية، ودعم دور المراجعة الداخلية في الالتزام بالتدفقات النقدية الصادرة والواردة [3].

4.7. تومي، وبوغازي، (2018م) هدفت الدراسة لإبراز مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في دعم الحكومة من خلال أربع زوايا مهمة هي: معايير التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، وباقي أطراف الحوكمة.. وذلك عن طريق تسليط الضوء على واقع الحال بالنسبة للبنوك التجارية النشطة في الجزائر. خلصت هذه الدراسة إلى أن أفراد العينة يتفقون على الدور الجوهري التي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي كآلية لتفعيل الحوكمة، لكن ذلك يركز أيضاً على حتمية تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية [4].

5.7. عزالدين وحسين، (2019م) هدفت الدراسة إلى بيان أسس الرقابة المالية وأثرها الإيجابي عند تطبيق عملية المراجعة الاستراتيجية عليها، إلى جانب التعرف على المراجعة الاستراتيجية؛ لأنها أصبحت ضرورة في ظل المتغيرات والعوامل المؤثرة على أداء الوحدات المالية والحكومية، تمثلت مشكلة الدراسة في إبراز الأثر الإيجابي للمراجعة الاستراتيجية في أسس الرقابة المالية عند تطبيقها، استخدم الباحثان استمارة الاستبانة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، توصلت الدراسة إلى أن هناك التزاماً في تطبيق أسس الرقابة المالية بالوزارة، كما أن التقارير المالية التي تنتجها الوزارة ملائمة ومعبرة عن الأداء المالي، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الضوابط الداخلية لضمان تطبيق الأسس والإجراءات واللوائح المالية بجانب الاهتمام بعملية المراجعة الاستراتيجية لأهميتها [5].

6.7. عبد الرحمن والنفيعي، (2020) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التحليل المالي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS باعتبار معدل كفاية رأس المال المتغير المستقل ونسب توظيف القروض، نسب قياس حجم مخاطر الائتمان، نسب قياس حجم التحوط لمخاطر الائتمان كمؤثرات تابعة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن استقرار معدلات كفاية رأس المال يعكس زيادة منح القروض الممنوحة من قبل البنك. إن عدم توافق معدل كفاية رأس المال وحجم مخاطر الائتمان من خلال تطبيق معايير بازل 2 وبازل 3 يرجع إلى سياسة البنك في الجودة الائتمانية كون البنك متجه للتوسع في منح القروض حيث تشير المؤشرات إلى أن القروض المتعثرة والقروض المشطوبة خلال الفترتين كان تأثيرها في الأجل القصير بنسب مرتفعة، نسبة إلى إجمالي القروض. إن زيادة معدل كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل من شأنها أن تزيد من درجة التحوط لخسائر الائتمان وزيادة القدرة على امتصاص الصدمات المالية والأزمات المالية على المستوى العالمي، وتظهر مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الأهلي مستويات عالية خلال التطبيق الأولي لمعايير بازل 3 وهذا من شأنه أن يكون متانة عالية للبنك، وصلابة تساعد في التوسع في القروض وقبول المخاطر. إن تطبيق بازل IV لا يؤثر على البنك بشكل كبير في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث لا تعتمد على النموذج الداخلي في تقييم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث تستخدم Standard Approach. إلا أنه يتطلب زيادة في الحد الأدنى لرأس المال إضافة إلى هامش الأمان [6].

7.7. Abde (2024) هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المحاسبة الاكتوارية في

تحقيقها والعمل على تذليلها في أقصر وقت ممكن [13]، أما الرقابة المصرفية فهي الإجراءات والآليات التي تضعها الجهات المختصة، مثل البنوك المركزية، لمراقبة ومراجعة أداء المصارف وضمان تطبيقها للقوانين واللوائح المالية. تهدف هذه الرقابة إلى حماية المصارف والعملاء من المخاطر المالية وضمان استقرار النظام المصرفي، وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 يعتبر من أهم المنعطفات التي ساهمت في تطور الرقابة المصرفية، حيث تأسست هذه اللجنة الدولية بعد انهيارات في القطاع المصرفي وتفاقم المديونية العالمية، ووضعت عدة معايير تهدف في مجملها إلى تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، وذلك لضمان الاستقرار المالي والعمل بهذه الاتفاقيات يعتبر من بين المتطلبات لضمان منافسة عادلة بين المصارف، و أيضاً تعتبر أداة رقابية لمواجهة المخاطر التي قد تواجه البنوك [14]، كما أنها تعطي دورا بارزا وهاما للسلطات الرقابية والإشرافية وتحسين أساليب الإفصاح المتعلقة بمخاطر السوق - انضباط السوق وبهذا تكون بازل 11 ركزت على تقوية رأس المال الرقابي أو القانوني بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف [15]، ويمكن إبراز أهم الجهود للجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال الجدول رقم (2) التالي:

الجدول 2: أهم المراحل التاريخية لجهود لجنة بازل للرقابة المصرفية

بازل 1 (I) 1988	بازل 2 (II) 2004	بازل 3 (III) 2010	بازل 4 (IV) 2017
تحديد نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر.	تطوير إطار عمل بازل الأول لتشمل مخاطر التشغيل والأسواق.	-الاستجابة للأزمة المالية العالمية 2008-2009.	التركيز على تحسين إطار عمل بازل الثالث.
بالخطأ.	تقديم منهجية أكثر تعقيداً لتحديد الأصول المرجحة بالمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنواع المخاطر المختلفة*.	تعزيز متطلبات رأس المال من خلال زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5%.	ادخال تعديلات على معايير مخاطر الائتمان، بما في ذلك معالجة المخاطر المرتبطة بالبنوك الكبيرة والمتراطة.
بالخطأ.	تعزيز منهجية موحدة لتحديد الأصول المرجحة بالمخاطر.	ادخال متطلبات جديدة لرأس المال الاحتياطي، بالإضافة إلى متطلبات رأس المال الخاصة بها.	تعزيز متطلبات رأس المال الأساسية.
المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي من خلال ضمان امتلاك البنوك لرأس مال كاف لتغطية الخسائر المحتملة.	تعزيز منهجية أكثر تعقيداً لتحديد الأصول المرجحة بالمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنواع المخاطر المختلفة*.	تعزيز معايير السيولة من خلال إدخال نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.	الاستقرار المالي من خلال ضمان امتلاك البنوك كفالة لرأس مال كاف لتغطية مجموعة أوسع من المخاطر.
		هدفت إلى تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر والتعامل مع الأزمات المالية المستقبلية	هدفت إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال ضمان امتلاك البنوك كفالة لرأس مال كاف لتغطية مجموعة أوسع من المخاطر.

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ الباحثان أن المراحل التاريخية لجهود لجنة بازل للرقابة المصرفية بدأت من العام 1988 حيث تطور إطار عمل بازل من تحديد نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر في 1988 إلى التركيز على تحسين معايير مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر في 2017.

3.8. دور المحاسبة الاكتوارية في تعزيز الرقابة المصرفية:

إلى مخاطر تقلبات أسواق البورصة [9]، وتمثل المحاسبة الاكتوارية دوراً مهماً في صناعة الخدمات المالية من خلال تقييم المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات والمنتجات المالية، فالمحاسبون الاكتواريون يستخدمون المعلومات الإحصائية، والجدول الاكتوارية لتقدير المعدل المحتمل للعائد على الاستثمار؛ إذ أن بعض الاستثمارات تحمل نسبة عالية من المخاطر، مثل الأسهم، ولكن أيضاً تحمل إمكانات العائد المرتفع. وتعد الاستثمارات الأخرى مثل السندات المدعومة من الحكومة أقل خطورة، ولكن أيضاً معدل العائد على الاستثمار يكون أقل مقارنةً بباقي مجالات الاستثمار. يعمل المحاسب الاكتواري لتحديد المخاطر المحتملة لمنتج مالي محدد، أو الاستثمار، وعمماً إذا كانت الشركة التي يعمل بها يمكن أن تمتص تلك المخاطر، وبرزت أهمية استخدام المحاسب للمهارات الاكتوارية في عمله من خلال تسليط الضوء على فضيحة مالية وقعت سنة 2005 والتي تنطوي على المجموعة الأمريكية الدولية (AIG). ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، ومكتب المدعي العام في نيويورك والولايات المتحدة، إذ بدأت وزارة العدل التحقيق بها، والسبب كان النشاط المالي الاحتياطي لها. إذ قامت الشركات باستخدام أساليب محاسبية غير صحيحة قد أوصى بها سابقاً المدقق الخارجي فيما يخص إدارة المحافظ الاستثمارية عن طريق إيهام الجمهور بسيولة وهمية هي في الأساس مستحقات للغير على وجه الاستثمار، ومن نتائج التحقيق توجيه الاتهام لعدد من المديرين التنفيذيين، وأدين في نهاية المطاف بتهمة جنائية وتم تغريم الشركة 1.6 مليار \$ دولار [10].

ويمكن تلخيص عمل الخبير الاكتواري في مراجعة المركز المالي للشركة، تقييم مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستقبلية، تحديد نسب الاحتفاظ بالسيولة، تسعير المنتجات التأمينية للشركة، تحديد واعتماد المخصصات الفنية للشركة، الاطلاع على السياسات الاستثمارية للشركة وإبداء توصياته عليها، إعداد تقرير سنوي عن مدى كفاية المخصصات [11]، ويمكن إبراز أوجه الاختلاف بين الخبير الاكتواري والمحاسب المالي من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: الفرق بين الخبير الاكتواري والمحاسب المالي

البيان	المحاسب المالي	الخبير الاكتواري
1- نطاق العمل	المحاسب المالي محدود بالدورة المحاسبية والقوائم المالية الختامية.	له نطاق عمل أوسع وأعمق في تحليل الأرقام والأداء المالي، مع التركيز على تحليل المخاطر المالية خاصة في قطاع التأمين.
2- التخصص	يعمل في كل أنواع الشركات.	يبرز عمله في شركات التأمين بشكل خاص
3- المهارات	المحاسب المالي يتعامل بشكل أساسي مع تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات المالية	الخبير الاكتواري يستخدم مهارات في العلوم الإحصائية والرياضيات بالإضافة للمعرفة المالية والاقتصادية.
4- مصادر المعلومات	الخبير الاكتواري يعتمد على المحاسب المالي في عمله الأساسي.	مخرجات المحاسب المالي تعتبر أحد مداخلات عمل الخبير الاكتواري

المصدر: إعداد الباحثين.

الجدول السابق يوضح أن المحاسب المالي يركز على التسجيل والتلخيص المحاسبي للعمليات المالية، بينما يتميز الخبير الاكتواري بتحليلها الدقيق للأداء المالي والمخاطر باستخدام مهارات إحصائية ورياضية أكثر تقدماً.

2.8. الرقابة المصرفية:

تعد الرقابة "مجموعة من الإجراءات والأساليب أو الخطوات التي تقوم بها جهة معينة في المنظمة للتأكد من تحصيل الإيرادات وكيفية إنفاقها ومقارنتها مع المعايير الموضوعية لكشف الانحرافات وتصحيحها" [12]. وبمعنى آخر هي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المتبتغاة والكشف عن معوقات

بالإضافة إلى ذلك يسهم الخبر الاكتواري في تطوير النماذج الداخلية لتحديد متطلبات رأس المال الخاص بالمصرف، كما أن المعلومات الكمية والتحليلات التي توفرها المحاسبة الاكتوارية تساعد الجهات التنظيمية والمصارف على اتخاذ قرارات رشيدة لمتطلبات رأس المال وإدارة المخاطر، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والذي يعتبر هدفاً أساسياً للجنة بازل للرقابة المصرفية.

9. الدراسة الميدانية:

1.9. وصف مجتمع وعينة الدراسة:

1.1.9. مجتمع الدراسة:

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان إلى تعميم النتائج عليها، والتي تربطها علاقة بالمشكلة المدروسة، ويمثل مجتمع الدراسة المصارف التجارية الليبية.

2.1.9. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من العاملين بالمصرف التجاري، ومصرف الوحدة بمختلف المدن الليبية، حيث تعتبر هذه المصارف من أبرز المصارف التجارية في ليبيا، مما يجعلها تمثل بشكل جيد القطاع المصرفي المحلي. تم اختيار العينة بطريقة تناسب المسميات الوظيفية حيث قام الباحثان بتوزيع عدد (125) استبانة على الأفراد المستهدفين بهذه المصارف وكانت استجابة (122) فرداً أي نسبة الاستبانة المُستردة بلغت (97%) وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3: نسبة استجابة الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة

النسبة	العدد	البيان
100%	125	الاستبيانات الموزعة
97%	122	الاستبيانات التي تم إرجاعها
3%	3	الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها
97%	122	الاستبيانات الصالحة للتحليل

يلاحظ من الجدول رقم (3) بلغت نسبة الاستجابة 97% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، حيث تم استرداد 122 استبانة من أصل 125. هذه النسبة العالية تعزز موثوقية نتائج الدراسة، مما يسمح بتعميمها على مجتمع الدراسة بشكل دقيق.

2.9. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فروض الدراسة استخدم الباحثان الأساليب الآتية: اختبار الثبات واعتمدت الدراسة على - معادلة الفا كرونباخ. المتوسط المرجح والانحراف المعياري ومربع كاي للدلالة على الفروق المعنوية للفرضيات الثلاث.

3.9. تقييم أدوات القياس:

1.3.9. اختبارات صدق محتوى المقياس الظاهري:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح، والتي ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع، أو تكون نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى، حيث قام الباحثان بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين، والمتخصصين في مجال الدراسة من مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية؛ لتحليل مضامين عبارات المقاييس، ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس، ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين إلى أن الاستبيان بشكله الحالي مستوفٍ

المحاسب الاكتواري يعتبر عضواً أساسياً في لجنة التفتيش المالي والإداري بالمنشأة، وعضواً أساسياً في لجنة الجرد السنوي لأصول الشركة، والعهد المالية لدى موظفي الخزينة بالشركة وفروعها، والعهد المالية لدى المنتجين والسامسة، ومراقبة الإيصالات الصادرة للعملاء ومتابعة تحصيلها شهرياً، والوقوف على ما تم تحصيله وما لم يتم تحصيله؛ لمراعاة ذلك عند تقرير الالتزامات في المركز المالي، وتكوين مخصص بقيمة الإيصالات التي لم يتم تحصيلها في تاريخ الميزانية، ومتابعة الملاحظات المالية على ميزانية تأمينات الأشخاص، والتي ترد من أجهزة الإشراف والرقابة، والجهاز المركزي للمحاسبات وإعداد الرد الفني عليها [16].

تنبع أهمية العلم الاكتواري في القطاع المصرفي من الناحية المحاسبية، من خلال الدور الذي يقوم به المحاسب الاكتواري في القطاع المصرفي والقيمة المضافة التي يمكن أن يضيفها، خاصة في ظل اقتصاد محلي يعاني من تقلبات اقتصادية عنيفة تلقي بظلالها على الاستقرار المالي، ومدى قدرته ومساهمته في فعالية الأداء. أن الاكتواريين ينشطون في العمل المصرفي رغم ضعف الاكتواريين العاملين في القطاعات المصرفية في الدول النامية، حيث تثبت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين مخاطر التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية تحتاج إلى تبني أساليب المحاسبة الاكتوارية، كما أن لهم دوراً كبيراً في دعم تحسين إدارة المخاطر المالية وجودة التقارير المالية. لذلك من الضروري تفقيص متخذي القرار في القطاع المصرفي بأهمية العلوم الاكتوارية، والمحاسبين الاكتواريين الذين يلعبون دوراً رئيسياً من خلال الأساليب الاكتوارية التي تساهم بشكل فعال في قدرة المصرف على تجاوز التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية [17].

مما سبق يمكن القول بأن تطبيق المحاسبة الاكتوارية في القطاع المصرفي يمكن أن يساهم في دعم الرقابة المالية من عدة جوانب حيث يمكن تطبيق النماذج الرياضية والإحصائية في تقييم المخاطر المالية والديموغرافية وكذلك استخدام الرياضيات والإحصاء لتحليل الأداء المالي وتحديد الاحتياطات المالية أما البعد الاقتصادي للمحاسبة المالية فيساهم في تحليل العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النظام المصرفي وتقدير تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي والاستدامة وهناك البعد التنظيمي المتمثل في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين المالية المحلية، إلى جانب تطوير النظام المحاسبي لضمان الشفافية والموثوقية في التقارير المالية ومن ثم البعد الاستشاري؛ حيث يساهم الخبر الاكتواري في تقديم المشورة للمصارف بشأن الإبداع المالي وتحسين الأداء المالي ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على التحليل المالي، والاقتصادي ومن ثم البعد القانوني والأخلاقي المتمثل في الامتثال للأنظمة القانونية والأخلاقية في مجال المحاسبة بالإضافة إلى ضمان النزاهة، والشفافية في التعاملات المالية والتقارير الدورية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتؤكد أهمية تطبيق مبادئ المحاسبة الاكتوارية في النظام المصرفي؛

لما لها من دور مهم في دعم الرقابة المالية لضمان الاستدامة والنجاح المالي.

ويمكن تلخيص دور المحاسبة الاكتوارية في تعزيز الرقابة المصرفية في تحديد الخسائر التي قد تواجهها المصارف، وذلك بقيام الاكتواري باستخدام الأساليب الإحصائية والتوقعات الاحتمالية؛ لتحديد الخسائر المحتملة حيث تساهم هذه التقديرات في مساعدة الجهات التنظيمية في تحديد متطلبات رأس المال المناسب للمصرف، كما يساهم الاكتواري في تقييم المخاطر المختلفة مما يساعد على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر لتقليل الخسائر المحتملة،

لشروط الدراسة.

مربع كاي للدلالة على الفروق المعنوية للفرضيات الثلاثة.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

2.3.9. الثبات والصدق الذاتي:

لقد تم استخدام اختبار الفا - كرو نباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا لكل الفرضيات الثلاثة كما في الجدول التالي:

الفروق المعنوية لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية الموافقة	درجة
1. يساهم تطبيق المحاسبة الاكتوارية في تحديد المخاطر التي تواجه المصرف بشكل أكثر دقة.	4.1	.68	1.022	3	.000	مرتفعة جدا
2. تقييم احتمالية وقوع المخاطر التي تواجه المصرف.	4.3	.66	86.5	3	.000	مرتفعة جدا
3. تحديد مقدار الخسائر المحتملة في حالة وقوع المخاطر.	4	.92	78.4	4	.000	مرتفعة جدا
4. تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر في المصرف.	4.2	.73	72	3	.000	مرتفعة جدا
5. تحسين كفاءة إدارة المخاطر في المصرف.	4.2	.78	1.12	4	.000	مرتفعة جدا
6. تحسين تطبيق المحاسبة الاكتوارية من عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر في المصرف.	3.8	.86	77.5	4	.000	مرتفعة
7. يعزز تطبيق المحاسبة الاكتوارية الشفافية والمساءلة في إدارة المخاطر في المصرف.	4.3	.80	1.42	4	.000	مرتفعة جدا

يتضح من الجدول رقم (9) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتحسين إدارة المخاطر في المصارف الليبية، حيث حصلت جميع العبارات على متوسطات حسابية مرتفعة تتراوح بين 3.8 و 4.3 و بدرجات موافقة تراوحت بين "مرتفعة" و "مرتفعة جدًا"، كما أظهرت قيم مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة عند مستوى معنوية 0.000. وقد اتفق أفراد العينة بشكل كبير على أن المحاسبة الاكتوارية تساهم في تحديد المخاطر بدقة، تقييم احتمالية وقوعها، تحديد الخسائر المحتملة، تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر، وتحسين كفاءة إدارتها، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في هذا المجال، حيث حصلت العبارتان المتعلقةتان بهذين الجانبين على أعلى متوسط حسابي بقيمة 4.3. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي.

جدول 10: المتوسط المرجح والانحراف المعياري. مربع كاي

للدلالة على الفروق المعنوية لعبارات الفرضية الثانية

جدول 4: الثبات والصدق لفرضيات الدراسة

الفرضيات	الثبات	الصدق
الفرضية الأولى	.826	.908
الفرضية الثانية	.814	.902
الفرضية الثالثة	.863	.928

4.9 تحليل البيانات الشخصية:

تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على العمر، المستوى التعليمي طبيعة العمل، مدة التوظيف في المصرف.

جدول 5: التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	11	9%
30 وأقل من 35 سنة	31	25.4%
35 وأقل من 40 سنة	20	16.4%
40 سنة فأكثر	60	49.2%

جدول 6: التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	63	51.6%
دبلوم عالي	8	6.6%
ماجستير	28	23%
دكتوراه	8	6.6%
أخرى	15	12.2%

جدول 7: التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
موظف	25	20.5%
رئيس مصلحة	17	13.9%
محاسب	40	32.8%
مدير إداري	4	3.3%
أخرى	36	29.5%

جدول 8: التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	10	8.3%
5 - 10 سنوات	33	27%
10 - 15 سنة	25	20.5%
15 - 20 سنة	11	9%
20 سنة فأكثر	43	35.2%
المجموع	122	100%

من خلال الجداول (5، 6، 7، 8) والتي تمثل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة يلاحظ الباحث أن هنالك مجموعة متنوعة، وذوي خبرة من أفراد العينة. حيث يمتلك أكثر من نصف العينة نسبة (51.6%) درجة البكالوريوس ونسبة (23%) يحملون درجة الماجستير، مما يعكس جاهزية القوى العاملة. كما يلاحظ من توزيع الأعمار توازنًا بين الأفراد ذوي الخبرة، حيث يبلغ 49.2% منهم في سن 40 عامًا فأكثر، كما أن هنالك نسبة 25.4% في الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 35 عامًا، مما يشير إلى تنوع الخبرات والأراء الشابة في القطاع المصرفي الليبي. بالإضافة إلى ذلك، هنالك تنوع وظيفي بشكل ملحوظ حيث يوجد نسبة 32.8% من أفراد العينة محاسبين و 29.5% في وظائف مختلفة أخرى، مما يؤكد على الطبيعة المتعددة لتخصصات الدراسة. كما يبين الجدول الخبرة الواسعة داخل العينة، حيث نجد نسبة 35.2% لديهم أكثر من 20 عامًا من الخبرة في المصارف، مما يعزز من مصداقية النتائج التي تم التوصل إليها المتوسط المرجح والانحراف المعياري.

درجة الموافقة	مستوي المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
مرتفعة	.000	4	84.3	.93	3.9	1. يساهم تطبيق المحاسبة الاكتوارية في زيادة ثقة المودعين في سلامة أموالهم المودعة في المصرف.
مرتفعة جدا	.000	4	1.155	.79	4	2. زيادة ثقة المساهمين في استثماراتهم في المصرف.
مرتفعة جدا	.000	3	63.5	.76	4.1	3. يحسن سمعة المصرف في السوق.
مرتفعة	.000	4	1.019	.94	3.9	4. يساهم تطبيق المحاسبة الاكتوارية في زيادة جاذبية المصرف للمستثمرين الجدد.
مرتفعة جدا	.000	4	1.186	.78	4.2	5. يعزز تطبيق المحاسبة الاكتوارية التواصل مع المودعين والمساهمين لبناء علاقات قوية ومستدامة في القطاع المصرفي.
مرتفعة جدا	.000	4	89.8	.86	4	6. يعزز تطبيق المحاسبة الاكتوارية الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي لزيادة الثقة لدى المودعين والمساهمين.
مرتفعة	.000	4	86.3	.89	3.9	7. يساهم تطبيق المحاسبة الاكتوارية في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي بشكل عام.

يتضح من الجدول رقم (11) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وزيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين، حيث حصلت جميع العبارات على متوسطات حسابية مرتفعة تتراوح بين 3.9 و4.2، وبدرجات موافقة تراوحت بين "مرتفعة" و"مرتفعة جداً"، فيما أظهرت قيم مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة عند مستوى معنوية 0.000. ويرى أفراد العينة أن المحاسبة الاكتوارية تساهم بشكل كبير في زيادة ثقة المودعين في سلامة أموالهم المودعة، وزيادة ثقة المساهمين في استثماراتهم، فضلاً عن تحسين سمعة المصرف في السوق، وزيادة جاذبيته للمستثمرين الجدد، إلى جانب تعزيز التواصل مع المودعين والمساهمين لبناء علاقات قوية ومستدامة، حيث حصلت هذه العبارة على أعلى متوسط حسابي بقيمة 4.2، كما تساهم في تعزيز الشفافية والإفصاح، وبالتالي زيادة الثقة في القطاع المصرفي بشكل عام.

5.9. اختبار الفرضيات:

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي لقياس مستوى التوافق، والانحراف المعياري لتحديد تباين الآراء، ومربع كاي لاختبار دلالة العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى درجة الحرية ومستوى المعنوية لتقييم قوة النتائج.

1.5.9. اختبار الفرضية الأولى:

جدول 12: اختبار فرضية الدراسة الأولى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

الاتجاه العام للفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	درجة الموافقة
	4.14	0.75	38.82	3	.000	مرتفعة

يظهر الوسط الحسابي في جدول رقم (12) قيمة 4.14، مما يدل على توافق مرتفع مع الفرضية المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية. كما أن الانحراف المعياري البالغ 0.75 يشير إلى تباين منخفض في الآراء حول

درجة الموافقة	مستوي المعنوية	درجة الحرية	مربع كاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
مرتفعة جدا	.000	3	71.1	.77	4.2	1. يساهم تطبيق المحاسبة الاكتوارية في تحديد متطلبات رأس المال المناسبة للمصرف.
مرتفعة جدا	.000	3	57.6	.81	4	2. يساهم تطبيق المحاسبة الاكتوارية في الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى أزمات مالية.
مرتفعة	.000	4	1.032	.87	3.8	3. حماية المودعين من الخسائر في حالة فشل المصرف.
مرتفعة	.000	4	92.6	.89	3.9	4. يعزز تطبيق المحاسبة الاكتوارية الثقة في القطاع المصرفي من قبل المستثمرين الدوليين.
مرتفعة جدا	.000	4	1.073	.92	4	5. يعزز تطبيق المحاسبة الاكتوارية النمو الاقتصادي المستدام.
مرتفعة	.000	4	73.9	.98	3.9	6. يعزز الاستقرار المالي من خلال تحسين عمليات التخطيط المالي في القطاع المصرفي.
مرتفعة جدا	.000	3	1.013	.66	4.1	7. يحقق تطبيق المحاسبة الاكتوارية التوازن بين المخاطر والعوائد في المصارف

يتضح من الجدول رقم (10) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي، حيث حصلت جميع العبارات على متوسطات حسابية مرتفعة تتراوح بين 3.8 و4.2 وبدرجات موافقة تراوحت بين "مرتفعة" و"مرتفعة جداً"، كما أظهرت قيم مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة عند مستوى معنوية 0.000. ويرى أفراد العينة أن المحاسبة الاكتوارية تساهم بشكل كبير في تحديد متطلبات رأس المال المناسبة للمصارف، والحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى أزمات مالية، وحماية المودعين من الخسائر في حالة فشل المصرف، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في القطاع المصرفي من قبل المستثمرين الدوليين، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين عمليات التخطيط المالي، فضلاً عن تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد في المصارف، حيث حصلت العبارة المتعلقة بتحديد متطلبات رأس المال على أعلى متوسط حسابي بقيمة 4.2

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وزيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين.

جدول 11: المتوسط المرجح والانحراف المعياري. مربع كاي للدلالة علي

الفروق المعنوية لعبارة الفرضية الثالثة

- بشكل أفضل.
5. يساهم تطبيق المحاسبة الاكتوارية بشكل كبير في تحديد متطلبات رأس المال المناسبة للمصارف.
6. يعزز تطبيق المحاسبة الاكتوارية التواصل مع المودعين والمساهمين لبناء علاقات قوية ومستدامة في القطاع المصرفي.

11. التوصيات:

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:
1. العمل على تعزيز استخدام المحاسبة الاكتوارية كأداة لتحسين إدارة المخاطر في المصارف من خلال توجيه الاهتمام والاستثمار في تطوير نظم المحاسبة الاكتوارية، وتوفير التدريب المناسب للكوادر العاملة.
2. ينبغي على المصارف التجارية اللببية تعزيز تطبيق المحاسبة الاكتوارية كأداة رئيسية في عملياتها المالية، من خلال توفير التدريب المناسب للعاملين وتطوير الأنظمة الداخلية لدعم هذا التطبيق، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي..
3. العمل على تعزيز جهود تواصل المصارف مع المودعين والمساهمين من خلال تطبيق المحاسبة الاكتوارية بشكل فعال لبناء علاقات مستدامة وتعزيز الثقة والشفافية في العلاقات المصرفية.
4. تعزيز استخدام المحاسبة الاكتوارية كأداة لتحسين عمليات تقييم وإدارة المخاطر في المصارف من خلال تحسين النظم والعمليات المحاسبية وتعزيز التدريب والتوجيه للموظفين.
5. زيادة الاهتمام باستخدام المحاسبة الاكتوارية لتحديد وتحليل متطلبات رأس المال بشكل دقيق وفعال، وضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية والاقتصادية.
6. العمل على تضافر جهود التواصل والتفاعل مع المودعين والمساهمين من خلال تبني ممارسات محاسبية شفافة وموثوقة، وتعزيز الشفافية والإفصاح في العمليات المالية لبناء علاقات مستدامة وثقة قوية في القطاع المصرفي.

12. المراجع:

- [1]. جميل، رافي نزار(2016م)، المحاسبة الاكتوارية ودورها في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية تكريت: مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد، المجلد 12، العدد 35، ص 148-165
- [2]. Haddad, Hossan, Internal Controls in Jordanian Banks and Compliance Risk, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 7. No. 24, 2016), PP. 17 ,31
- [3]. عبد الله، الأمين عبد المولى (2017م) المراجعة الداخلية ودورها في تقويم الرقابة المالية في الوحدات الحكومية دراسة ميدانية: البنك الزراعي السوداني، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،
- [4]. تومي مليكة، وبوغازي، اسماعيل، (2018م)، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة - دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في

هذا الموضوع، مما يعكس اتساقاً في التصورات بين المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، سجل مربع كاي قيمة 38.82 مع درجة حرية 3، ومستوى معنوية أقل من 0.001، مما يؤكد وجود دلالة إحصائية قوية تدعم الفرضية. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن الفرضية قد تحققت بنجاح.

2.5.9. اختبار الفرضية الثانية:

جدول 13: اختبار فرضية الدراسة الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي.

الاتجاه العام للفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية الموافقة	درجة مرتفعة جدا
	4.0	0.81	56.2	3	.000	

يظهر الوسط الحسابي في جدول رقم (11) قيمة 4.0، مما يدل على توافق مرتفع مع الفرضية المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي. كما أن الانحراف المعياري البالغ 0.81 يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يعكس اتساقاً في التصورات بين المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، سجل مربع كاي قيمة 56.2 مع درجة حرية 3 ومستوى معنوية أقل من 0.001، مما يؤكد دلالة إحصائية قوية تدعم الفرضية. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن الفرضية قد تحققت بنجاح.

3.5.9. اختبار الفرضية الثالثة:

جدول 14: اختبار فرضية الدراسة الثالثة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وزيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين.

الاتجاه العام للفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية الموافقة	درجة مرتفعة جد
	4.0	0.83	73.5	4	.000	

يظهر الوسط الحسابي في جدول رقم (12) قيمة 4.0، مما يدل على توافق مرتفع مع الفرضية المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وزيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين. كما أن الانحراف المعياري البالغ 0.83 يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يعكس اتساقاً في التصورات بين المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، سجل مربع كاي قيمة 73.5 مع درجة حرية 4 ومستوى معنوية أقل من 0.001، مما يؤكد دلالة إحصائية قوية تدعم الفرضية. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن الفرضية قد تحققت بنجاح.

10. النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجد أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية اللببية.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي.
3. أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الاكتوارية وزيادة الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمساهمين.
4. توفر المحاسبة الاكتوارية معلومات تساعد في تقييم وإدارة المخاطر

[17]. Omer ,Waleed Eltayeb, Role of actuarial accounting in enhancing banks performance, Global Journal of Economics & Business, 2020, Vol 9, Issue 2, p452

الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، ص 365، 391.

[5] عزالدين مصطفى هارون وحسين عبد المنعم; حسن (2019م)، المراجعة الاستراتيجية وأثرها في تطبيق أسس الرقابة المالية في الوحدات الحكومية في السودان- دراسة حالة على وزارة المالية والاقتصاد – ولاية النيل الأزرق، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة كلية الدراسات العليا، المجلد 14، العدد 51، ص 93-105

[6] . عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، والنفيعي، ربا محمد (2020) أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV دراسة مطبقة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة الرماح

[7]Abde Yassin. (2024). The role of actuarial accounting in increasing the quality of accounting information: An analytical study of sample of accountant's opinion working in the Iraqi insurance companies. Entrepreneurship journal for finance and business.

[8]. Abde Yassin. (2024). The role of actuarial accounting in increasing the quality of accounting information: An analytical study of sample of accountant's opinion working in the Iraqi insurance companies. Entrepreneurship journal for finance and business.p117.

[9]. بن عبد الله رشيد رشا، (2018م)، أهمية استخدام الهندسة المالية في الأسواق المالية الناشئة، الجزائر: المركز الجامعي، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 10، ص 265.

[10] .Dimitrios&Ghicas, 2010, Determinants of Actuarial Cost Method Changes for Pension Accounting and Funding, The Accounting Review Vol. 65, No. 2 (Apr., 1990), pp. 384-405

[11] . القصير، باسم حسين نور القصير، (2019م)، تحليل الخبرة الاكتوارية وقبول التأمين على الحياة الفردي دراسة حالة في شركة التأمين العراقية العامة، بغداد: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، ص 4

[12] .المغربي، محمد الفاتح بشير، (2020م)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعية، ص 125

[13] . حماد، حمزة عبد الكريم، (2014م)، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، القاهرة: دار الكتب العلمية، ص 11.

[14] . خصاونة، أحمد سليمان، (2007م)، المصارف الإسلامية، عمان: علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص 114-115

[15] . غنيم، أحمد (2005م) الأزمات المصرفية والمالية _ الأسباب النتائج والعلاج، الكويت: دار الكتاب الحديث، ص 41.

[16] . ربية، حسن حسين، آدم الصادق محمد، وسلامة مها موسى، (2024) دور المحاسبة الاكتوارية في الموثوقية والمقارنة لمعلومات التقارير المالية بالسودان، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 4، العدد 2